

مجلس الأمن

Distr.: General
2 August 2007
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

ذكرت في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/392)، أنني أعتزم توجيه رسالة إلى مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس لأطلب إليه فيها أن ينظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقد جاء ذلك إثر رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه صادرة عن رئيس وزراء لبنان يطلب فيها تمديد هذه الولاية لفترة سنة، دون تعديل (S/2007/396).

وكما أشرت في تقريري المذكور، ساهم النشر السريع والفعال للقوة في خلق بيئة استراتيجية عسكرية وأمنية جديدة في جنوب لبنان. وقد بلغ مجموع عدد أفراد القوة ٦٣٣ ١٣ فردا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويشمل هذا العدد ٤٢٨ ١١ من أفراد القوة البرية المنشورين في قطاعين، و ٠٠٠ ٢ عنصر في فرقة العمل البحرية، إضافة إلى ١٨٥ ضابط أركان في مقر القوة و ٢٠ عنصرا وطنيا من عناصر الدعم. ومنذ تقديم تقريري الأخير، نُشرت وحدة تابعة لكوريا الجنوبية ضمن القوة، مما جعل قوامها الآن يشارف على الاكتمال. وفي الوقت نفسه، استمر تعزيز العنصر المدني من القوة، الذي وصل عدد أفراده الآن إلى ٧٤٨ فردا (٢٧٢ موظفا دوليا و٤٧٦ موظفا وطنيا).

وإنني لممتن عميق الامتنان للبلدان الـ ٣٠ التي ساهمت بوحدات لتشكيل القوات البرية والبحرية للقوة على التزامها المستمر. إن ذلك الالتزام المقترن بإقامة شراكة متينة مع الجيش اللبناني في مجال حفظ السلام، قد أتاح تنفيذ عدة جوانب أساسية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بنجاح. غير أنّ الأحداث الأخيرة أظهرت بشكل مأساوي، مع مشارفة ولاية القوة على الانتهاء، أنّ قدرا كبيرا من العمل لا يزال ينبغي أداؤه. والاعتداء الوحشي الذي تعرضت له القوة في ٢٤ حزيران/يونيه ولقي فيه ستة من أفراد حفظ السلام التابعين للوحدة الاسبانية مصرعهم، وكذلك الاعتداء بصواريخ الكاتيوشا على كريات شمونة في ١٧ حزيران/يونيه، قد أظهرا بوضوح هشاشة الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة. والتهديد الذي تتعرض له البعثة عاد مجددا إلى الأذهان في ١٦ تموز/يوليه عندما هوجمت

030807 030807 07-44866 (A)

إحدى مركبات الشرطة العسكرية للقوة، تابعة للوحدة التنزانية، عند المدخل الشمالي لمنطقة عمليات القوة، الأمر الذي ألحق بها أضرارا طفيفة.

وكما ذكرتُ تكرارا مع مسؤولين آخرين في الأمم المتحدة غداة الاعتداءات على القوة، لن يردع الأمم المتحدة رادع عن تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن. وتواصل القوة الاضطلاع بجميع هذه الأنشطة في منطقة عملياتها، إضافة إلى تيسير إجراء المفاوضات بشأن القضايا الأساسية بين الأطراف في إطار الاجتماعات الثلاثية النظامية.

وفي الوقت نفسه، غيّرت الاعتداءات التي تعرضت لها القوة البيئة الأمنية التي تعمل البعثة ضمنها في لبنان. وفي سياق الجهد المبذول لتعزيز حماية القوة وأمن موظفيها المدنيين، ستواصل البعثة توثيق تعاونها مع الجيش اللبناني وستحتاج أيضا إلى وسائل إضافية لتخفيف المخاطر التي أشار إليها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في ١٨ تموز/يوليه.

وأود أن أعرب عن عميق تقديري لقائد القوة، اللواء غرازيانو، ولجميع أفرادها العسكريين وموظفيها المدنيين، للعمل الذي يضطلعون به لخدمة السلام في جنوب لبنان.

وفي ما يتعلق بالجوانب المالية ذات الصلة بالقوة، اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٦١/٢٥٠ جيم المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، للحساب الخاص للقوة مبلغا إجماليه ٧٤٨,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتغطية تكاليف البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، فإن تكلفة تمويلها ستظل ضمن حدود المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة.

وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للقوة ١٤٢ مليون دولار. ويصل حاليا مجموع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء التي شاركت بوحدات في القوة إلى ١٥ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات التي تملكها الوحدات للفترتين المنتهيتين في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها كاملة وبسرعة وسداد جميع المتأخرات المتبقية عليها.

وبناء على ما تقدم من معلومات، وعلى إثر استلام رسالة رئيس الوزراء اللبناني (S/2007/396)، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لفترة ١٢ شهرا إضافية تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون